الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الاولى
الجلسة ١٠
المعقودة يوم الاثنين
٢١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

NOV 26 1991

محضر حرفي للجلسة العاشرة

الرئيس : السيد ألبمان (تركيا)
(نائب الرئيس)

المحتويات

مناقشة عامة بشأن جميع بنود نزع السلاح (تابع)

Distr. GENERAL
A/C.1/46/PV.10
5 November 1991
ARABIC

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

91-61503 ٢١٣٩ب(٩١)

نظرا لغياب الرئيس ، تولى الرئاسة نائب الرئيس ألبمان (تركيا)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٣٠

بنود جدول الاعمال من ٤٧ الى ٦٥ (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود نزع السلاح

السيد ريفيرو (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يود وفد كوبا بادئ ذي بدء أن يتقدم للرئيس ولاعضاء المكتب الآخرين ، بتهانينا بمناسبة انتخابهم . ونحن واثقون أننا سنتمكن تحت قيادتهم من السير بأعمالنا الى بر النجاح . ويمكنهم الاعتماد في أعمالهم على تعاون وفدنا التام .

نود أن نشير في بياننا اليوم الى بعض بنود نزع السلاح المدرجة على جدول أعمالنا ، بينما نحتفظ برأينا في غيرها من الموضوعات ، ذات الاهمية المماثلة ، الى وقت آخر .

شهدنا مؤخرا تحقيق خطوات جديدة الى الامام في مجال نزع السلاح النووي . فبعد عملية مفاوضات ممتدة وقع الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في تموز/يوليه الماضي على معاهدة تخفيض الاسلحة الاستراتيجية (ستارت) التي سيدمر بمقتضاها حوالي ٣٠ في المائة من الاسلحة النووية الاستراتيجية لكل من البلدين .

وفي أيلول/سبتمبر الماضي تقدم رئيس الولايات المتحدة ، بمبادرة ، تضمنت ، من بين جملة أمور ، التخلص من بعض فئات الاسلحة النووية من جانب واحد ، وبعدها بعدة أيام ، تقدم نظيره السوفياتي بمبادرة مماثلة بإعلانه التخلص من جانب واحد من بعض فئات الاسلحة ، كما اقترح أيضا وقفا جديدا لإجراء التجارب النووية .

وحوالي نهاية الاسبوع الماضي ، قرر التجمع السياسي العسكري الوحيد الذي مازال مستمرا في الوجود وهو منظمة معاهدة شمال الاطلسي (ناتو) التخلص من ٥٠ في المائة من جميع القنابل النووية المحمولة جوا المخزونة لديها والجاهزة للاطلاق .

وقد علمنا منذ ٤٨ ساعة أو أقل ، طبقا لمصادر رسمية في حكومة الولايات المتحدة ، أن حكومة الولايات المتحدة تعتزم سحب جميع الاسلحة النووية التي وزعتها في القواعد العسكرية الامريكية في جنوب شبه الجزيرة الكورية ، وإذا تم تنفيذ هذا

بالفعل ، فسيسهم بلاشك في تنفيذ اقتراح حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في تلك المنطقة من العالم .

ويرحب وفد كوبا بالخطوات والتدابير التي اتخذتها الدولتان العظميان من أجل إزالة خطر المواجهة النووية بما يتفق مع مطالب المجتمع الدولي .

ويعرب وفد كوبا عن ثقته في تنفيذ تلك التدابير المشار اليها آنفا تنفيذا كاملا ، وفي اتخاذ خطوات أخرى في نفس الاتجاه في الايام والاشهر القادمة ، وفي أن دولا نووية أخرى ستشارك في الوقت المناسب في هذه العملية . وعندما تفعل الدول النووية ذلك فإنها تؤكد من جديد أن الرؤوس النووية بمقتضى الاتفاقات أو التدابير التي اعتمدت لا ينبغي السماح باستخدامها في تحسين وتحديث الاسلحة النووية التي مازالت موجودة .

ومازالت الاهداف الرامية الى تحقيق الوقف الكامل والنهائي لإجراء التجارب على الاسلحة النووية وإمكانية تحويل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب الى معاهدة للحظر الشامل تشكل أهدافا للمجتمع الدولي ، وهي أهداف يؤيدها وفدنا تاييدا كاملا بالرغم من أنها لن تحقق حتى مع وقف المواجهة بين الشرق والغرب . ونتيجة لمبادرة هامة اتخذتها مجموعة من بلدان عدم الانحياز ، عقد المؤتمر الاستعراضي للدول الاطراف في معاهدة حظر التجارب في كانون الثاني/يناير الماضي ، لكن المؤتمر لم يحقق النجاح المرجو ، فقد اختتم أعماله بمجرد اتفاق على مواصلة المشاورات .

وفي مجال الاسلحة النووية أيضا ، لم يتمكن مؤتمر نزع السلاح ، وهو المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الاطراف المعني بنزع السلاح ، من البدء في أنشطته التفاوضية حول وقف التجارب النووية ، وذلك أساسا بسبب معارضة بعض الوفود . ويحث وفدنا الاطراف في الحوار الثنائي على متابعة الحوار على المستوى المتعدد الاطراف . وتمثل المبادرة الاخيرة للسويد التي طرحت بموجبها مشروع معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية ، وهو شيء نرحب به ، فرصة أخرى للإعراب عن الارادة السياسية الضرورية وعن الارادة الضرورية للتفاوض .

وما دامت الأسلحة النووية مستمرة في الوجود ، فإن خطر استخدامها أو التهديد باستخدامها سيبقى قائما ، ولهذا يؤيد وفدنا المبدأ القاضي بأنه على الرغم من أن أفضل ضمان لعدم استخدام الأسلحة النووية هو التخلص الكامل منها ، فمادامت تشكل جزءا من ترسانات بعض الدول - كتعبير عن نظريات ومفاهيم لم يقبلها المجتمع الدولي قط فضلا عن أنها أصبحت بالية وأنها تستهدف أعداء ومنافسين استراتيجيين لم يعد لهم وجود - فإنه سيكون من الضروري توفير الضمانات الأمنية اللازمة ضد استخدام أو التهديد باستخدام هذه الأسلحة لبلدان - مثل كوبا - ليست حائزة للأسلحة النووية .

وفي مجالات نزع السلاح الأخرى ، كان هناك عمل مكثف في غضون العام المنصرم . ففي إطار مؤتمر نزع السلاح ، كثفت المفاوضات الرامية الى إبرام اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية التي تنص على تدمير هذه الأسلحة ومرافق انتاجها ، ويجري العمل على نحو مكثف بهدف الانتهاء من المفاوضات بأسرع وأبكر ما يمكن في عام ١٩٩٢ .

إن إدراج نص في الاتفاقية عن فرض حظر على استعمال هذه الأسلحة ، وتخلي الدولتين الحائزتين لهذه الأسلحة عن نيتهما في الإبقاء على ٢ في المائة من ترسانتهما الكيميائية بعد الفترة المنصوص عليها لتدمير هذه الأسلحة - وهي النية التي رفضتها عدة بلدان - وتخلي أحد هذين البلدين عن فكرة الرد الانتقامي بالمثل ، كلها عناصر ذات أهمية كبيرة وعقبات تمت إزالتها من أجل استمرار العمل .

ومازالت هناك قضايا أساسية يتعين تسويتها : منها مثلا ، مسألة التحقق في القطاع المدني للصناعات الكيميائية ، والأحكام المتعلقة بتكوين ووظائف ودور المجلس التنفيذي ، ومسألة تمويل أنشطة المنظمة المزمع إنشاؤها . هذه كلها مسائل سبق أن أوضح وفدنا رأيه فيها ، كما قدم أفكارا محددة بشأن بعضها .

وكما قلنا في الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح التي عقدت في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩١ ، فإن إبرام اتفاقية غير تمييزية تحظر استحداث الاسلحة الكيميائة أو تخزينها أو احتيازها أو نقلها أو استخدامها ، وتتضمن الاحكام الموجبة للقضاء على الترسانات القائمة ومنشآت الانتاج وأنظمة الإطلاق أمر لا يشكل بالنسبة لكوبا ، وهي بلد غير حائز لتلك الاسلحة ، أهمية كبرى فحسب بل هو يوفر أيضا ضمانا لا غنى عنه لامننا .

وسوف نظل نشارك في المفاوضات بشأن الاتفاقية المزمع إبرامها والتي ينبغي ، في رأي كوبا ، أن تتسم بطابع عالمي وأن تشمل جميع الدول الحائزة للاسلحة الكيميائية . ولابد أن تتساوى الدول كافة ، حائزة كانت لتلك الاسلحة أو غير حائزة ، في الالتزامات والحقوق ولو أنه ينبغي من وجهة النظر الواقعية إسناد التزامات إضافية الى الدول الحائزة للاسلحة المذكورة . ويجب أن تكفل الاتفاقية انعدام إمكانية وجود مخزونات من تلك الاسلحة أو انعدام القدرة على إنتاجها لدى أي من الدول الاطراف بعد فترة التدمير الاولى . ويجب أيضا ، أن تشمل الاتفاقية كل الاسلحة الكيميائية ومرافق الانتاج والتخزين القائمة .

ولا يجب أن تتضمن الاتفاقية أي حكم يمكن أن يحد أو يقيد التجارة الدولية في المواد الكيميائية المخصصة لاستخدامات غير محظورة بموجبها . ونحن نؤيد الرأي الذي أبداه بالفعل عدد من الوفود والقائل أنه بمجرد إبرام الاتفاقية ينبغي ألا توجد أي آلية رقابة إضافية قد ترسي معايير مزدوجة للإشراف على تجارة المواد الكيميائية المستخدمة في الاغراض المقبولة . ولابد أن تتضمن الاتفاقية أحكاما بشأن تقديم المساعدة في حالة استخدام الاسلحة الكيميائية أو التهديد باستخدامها ضد إحدى الدول الاطراف .

ولا ينبغي أن تضار التنمية الاقتصادية والتكنولوجية في الدول الاطراف بأي شكل من الاشكال . ففيما يتعلق بالتحقق لابد من تحقيق توازن بين متطلبات ما قد يعتبر نظاما فعالا ، يمكن التعويل عليه ، وبين ما يمكن أن يكون في الواقع نظاما صالحا للتطبيق دون أن يتحول الى عبء مالي لا داعي له ، مما قد يشكل عاملا مثبطا للانضمام العالمي العام الى الاتفاقية .

ويجب أن تكون أنواع التفتيش التي يجري الاضطلاع بها تكميلية . فيجب ألا تتجاوز الحد الادنى الضروري وأن يتوخى فيها أقصى قدر ممكن من عدم التدخل أو التطفل . ويجب ألا تمس المصالح المشروعة للدول في مجال التصنيع . ولا ينبغي مطلقا السماح لاي دولة باللجوء دونما تمييز الى التفتيش بناء على وشاية كما لا يجب إقحام الاعتبارات السياسية أو غيرها في عملية التفتيش .

قبل أن أنهي كلامي عن موضوع الاسلحة الكيميائية يود وفد كوبا أن يعرب عن ترحيبه بمبادرة السلطات الفنلندية الخاصة بتنظيم دورات تدريبية في موضوعات وثيقة الصلة بأنشطة التحقق كما أننا نرحب بالاولوية الممنوحة للمواد الكيميائية التحليلية الآتية من البلدان النامية .

ولقد اشتركت كوبا بالفعل ، في دورة تدريبية مفيدة عقدت لمن قد يعملون في هيئة وطنية تنشأ مستقبلا أو كمفتشين في الامانة الفنية لمنظمة قد تنشأ مستقبلا . ونحن نقدر حق التقدير تلك المبادرة لما لمسناه في التدريب من مستوى علمي وتكنولوجي رفيع ولمغزاها الهام في مجال التعاون الدولي وبخاصة مع البلدان النامية .

وفي الوقت نفسه تحث كوبا البلدان الاخرى على تعزيز ذلك التعاون في المجالات الاخرى ذات الصلة بالاتفاقية .

لقد تحقق إنجاز هام باختتام المؤتمر الاستعراضي الثالث لاتفاقية حظر الاسلحة البيولوجية اختتاما ناجحا في أيلول/سبتمبر الماضي . وفي رأينا أن ذلك المؤتمر والإعلان الختامي الصادر عنه قد أعادا تأكيد مبدأين أساسيين هما : رفض وجود ذلك النوع من أسلحة الدمار الشامل أصلا ، وضرورة الاحترام المستمر للحظر على أن تتاح في الوقت نفسه إمكانية الاستخدام في الاغراض السلمية .

على الرغم من كل ما تعرضت له كوبا على امتداد العقود الثلاثة الماضية من تحرشات عسكرية وغيرها من أشكال التحرش وعلى الرغم من خنقها اقتصاديا من خلال الحصار الاقتصادي الإجرامي المفروض عليها من البلد الذي يعد أكثر بلدان العالم تقدما ، فإن كوبا قد اكتسبت بتضحيات جسام المعارف العلمية والتكنولوجية اللازمة

لتلبية احتياجاتها الاجتماعية . وتغطي بعض من تلك المعارف ميادين الطب والتكنولوجيا الحيوية والهندسة الجينية . فلدينا في الوقت الراهن حشد كبير من العلماء الذين رفعوا بإسهاماتهم واكتشافاتهم المبدعة مستوياتنا الوطنية في ميادين الصحة والعلوم التطبيقية . ولقد حرصنا أيضا على إفادة البلدان الاخرى .

وبالنظر الى هذا المستوى الرفيع من التطور العلمي ، تبدي كوبا الاستعداد لتوفير الخبراء من أجل المهام المختلفة التي سيضطلع بها تحت إشراف الامم المتحدة وبموجب الاتفاقية .

إن ما اتفق عليه في المؤتمر الاخير من توسيع نطاق تدابير بناء الثقة سيساعد بالتأكيد على بلوغ أهداف الاتفاقية . ولقد شارك بلدي في عمليات تبادل المعلومات بشأن الامور ذات الصلة بالاتفاقية ، ونحن نحث من لم يشاركوا في تلك العمليات على القيام بذلك . وندعو ، في الوقت نفسه ، من لم يصبحوا بعد أطرافا في الاتفاقية الى الانضمام اليها .

لقد شهدت عملية نزع السلاح التقليدي مؤخرا تطورات على الاصعدة الاقليمية ، ويصدق هذا بوجه خاص على اوروبا ، حيث تشهد على ذلك الاتفاقات التي وقعت في باريس في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي . ومما لاشك فيه أن تلك الاتفاقات ستساعد على خفض الترسانات العسكرية الهائلة القائمة في تلك القارة ، الامر الذي ينبغي أن يقترن بتهدئة التوترات بين دول المنطقة المذكورة .

كما قلنا من قبل ، يرى الوفد الكوبي أن التقدم المحرز في مجال نزع السلاح التقليدي لا يمكن فصله عن التقدم في المفاوضات بشأن الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل .

وبما أننا نتناول نزع السلاح التقليدي في إطار الاقليمي ، لابد أن نأخذ في الاعتبار ، السمات والخصائص المميزة لكل منطقة ؛ ودرجة التوتر والصراع القائمين ؛ والتفاوت بين حجم الأسلحة والقوات المسلحة ؛ والاتجار بالأسلحة وانتاجها .

وغني عن البيان انه إذا أريد لتلك المفاوضات أن تتسم بالواقعية وأن تحرز أي نجاح وجب ألا تقتصر المشاركة فيها على دول المنطقة فحسب بل أن تشارك فيها أيضا الدول الاخرى التي لديها قواعد عسكرية وقوات في تلك المنطقة . ومن نافلة القول أن التزام الدول النووية وغيرها من الدول القوية عسكريا باحترام ما يتم التوصل اليه في المناطق المختلفة يعد عاملا آخر من عوامل النجاح في تلك الاتفاقات .

وفيما يتعلق بموضوع عمليات النقل الدولي للاسلحة التقليدية نود أن نشكر الامين العام والخبراء الحكوميين الذين ساعدوه في الدراسة التي أجريت . وتوضح هذه الدراسة أهمية هذا الموضوع والحاجة الى اجراء تحليل متعمق في هذا الخصوص .

ونود أن نعرب عن بعض الافكار المبدئية حول هذه المسألة . إن وفد كوبا يوافق على الرأي القائل بأن الشفافية في المعلومات يمكن أن تساعد على إزالة الشكوك والمخاوف التي لا أساس لها إزاء موقف أو سلوك دولة بعينها ، كما تساعد على الحيلولة دون الاقتناء المتصاعد للاسلحة الذي يسبب إهدارا كبيرا للموارد المطلوبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب .

وبالنسبة لعمليات نقل الاسلحة ، نرى أن هذا المفهوم لا يمكن أن يكون مفيدا إلا إذا اقترن بإشارات الى السبل الاخرى التي تمكّن الدول من اقتناء الاسلحة ، وخصوصا الاسلحة ذات الطبيعة التهديدية أو العدوانية ، وأعني بذلك انتاج الاسلحة وتكديسها . وسيكون من الامور المجحفة والتمييزية حقا أن تطالب دولة من الدول التي تعتمد على الاستيراد للحصول على الاسلحة التي تحتاج اليها للدفاع عن سيادتها بأن تبلغ العالم بأنواع وكميات الاسلحة التي تلقتها ، في الوقت الذي نرى فيه الدول التي تواصل انتاج وتحديث وتطوير كل أنواع الاسلحة ، والتي تستغل أي وضع دولي متاح اتجريب تلك الاسلحة في الميدان ، يُسمح لها بالتزام الصمت فيما يتعلق بكميات الاسلحة التي تنتجها وتكدسها للتصدير ، أو بما هو أخطر من ذلك لتسليح قواتها المعسكرة في أراضيها أو في القواعد العسكرية المنتشرة في كل أنحاء العالم .

وبالرغم من أن لخُلق وشجاعة الشعب الذي عقد العزم على أن يدافع عن وطنه حتى آخر نقطة من دمه في وجه العدوان أهمية تفوق أهمية الاسلحة التي يمتلكها ، فإنه لا ينبغي لنا أن نقلل من شأن الاعتبارات الامنية . وعلينا ألا ندع المُثُل العليا والتطلعات النبيلة الى السلم تنسينا الواقع الذي نعيشه . إن البلدان التي تماثل كوبا والتي تعتبر - حتى مع بزوغ ما يسمى بالنظام العالمي الجديد - هدفا للتهديدات المستمرة والعدوان بكل أشكاله ، بما في ذلك التهديدات العسكرية المسلحة التي تستخدم تقنيات الحرب المتطورة التي ينتجها مجمع الصناعات العسكرية الامريكية ،

لا يمكنها أن تشارك في المفاهيم أو المقترحات المتحيزة التي تولّد الشعور بانعدام الأمن بدلا من بناء الثقة .

ومن بين العوامل التي تحفز الدول على الحصول على الأسلحة تُبرز الدراسة عامل التهديدات العسكرية . ونحن نوافق تماما على هذا التقييم وعلى الرأي القائل بأن من الحقوق السيادية لكل الدول أن تحصل على الأسلحة اللازمة للدفاع عن نفسها . إلا أنه كان يصح إبراز عدة نقاط لا نجدها في الاستنتاجات والتوصيات ، رغم أهميتها وأثرها في تخفيض عمليات نقل الأسلحة .

وما أشير اليه هنا هو : ضرورة تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ؛ وعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها والامتناع عن شن أعمال عدوانية ؛ ومبدأ عدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة ؛ والاحترام الكامل لسيادة الدول وسلامتها الإقليمية . ومما لا ريب فيه أن التقيد بتلك المبادئ المجسدة في القانون الدولي والواردة أيضا في الميثاق ، والالتزام الصارم بتنفيذها ، أمر يعد من أفضل تدابير بناء الثقة ، ومن شأنه أن يمكّن الدول من أن تحقق نجاحا أكبر في جهودها الرامية الى تحقيق نزع السلاح العام والكامل ، وأن تكرّس كل الموارد الممكنة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبها .

وستؤيد كوبا أي تدبير مشروع وغير تمييزي يمكن أن يساعد الشعوب في تحقيق ما تتوق اليه من سلم وأمن ، وذلك تمشيا مع رسالتها ورغبتها في تمكين كل شعوب العالم من الحياة في ظل سلم كريم وعادل ودائم . إلا أنه لا يمكن أن يفوتنا أن نعرب عن دهشتنا إزاء ما نراه الآن من مواقف بعض الدول ، التي دأبت لسنوات طويلة على إثارة روح العداء وتشجيع اقتتال الأشقاء بين شعوب آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ، بإغراق بلدان معينة بالأسلحة ونقل تكنولوجيا انتاج الأسلحة اليها مما سبب خسائر فادحة في الأرواح والموارد لبلدان عديدة ، وأخل بسيادتها وسلامتها الإقليمية وحقها في تقرير المصير والاستقلال . فقد أصبحت هذه الدول تتظاهر الآن بأنها نموذج يحتذى ومناصر للتنفيذ الفوري لإنشاء آلية متعددة الأطراف تعنى بعمليات نقل الأسلحة . وقد صممت هذه الآلية بعناية وعلى نحو يناسب ظروف تلك الدول ويخدم مصالحها ، ويجري

تقديمها باعتبارها أداة بريئة أولى قد تلزم في المستقبل لتحديد ما إذا كان يجوز السماح لدولة ما باستيراد أسلحة للدفاع عن نفسها ، وذلك استنادا الى معايير لا نعرف ماهيتها .

إننا نتحدث اليوم عن الشفافية في عمليات نقل الأسلحة ؛ وربما نتحدث غدا عن الحد من عمليات النقل تلك . غير أننا وافقنا في مناقشاتنا بشأن نزع السلاح العام والكامل على أن يكون مستوى التسليح هو الحد الأدنى الضروري للدفاع عن السيادة الوطنية والنظام الداخلي . لذلك ينبغي لنا ، لتحقيق مقاصدنا ، أن نتحدث الآن عن الشفافية في انتاج وتكديس ونقل الأسلحة وتكنولوجياتها على حد سواء ، وذلك دون أن ننسى مبدأ الحاجة الى الحفاظ على أمن الدول . وربما يمكننا في الغد أن نناقش مسألة الحد من انتاج وتكديس ونقل الأسلحة وتكنولوجيا صناعة الأسلحة .

وعلينا ألا نحد من نطاق مناقشتنا . فهناك قلق كبير اليوم حول أسلحة الدمار الشامل . وقد استمعنا الى مقترحات كثيرة لمنع انتشارها . ويمكننا بسهولة أن نضيف الأسلحة التقليدية الى أسلحة الدمار الشامل في مداولاتنا واتفاقاتنا .

ويعتقد وفد كوبا أن هذا البند جدير بأن ننظر فيه بصورة جادة ومستفيضة وأنه ينبغي أن يطلب من الدول الأعضاء أن تبين آراءها حول هذا الموضوع .

ونحن نرى أن أية تدابير لبناء الثقة قد نعتمدها في نهاية المطاف ينبغي أن تلبي المعايير التالية إذا أردنا أن تكون مجدية : أن تُعتمد دون تصويت وتحظى بتأييد كل الوفود ؛ وأن تكون طوعية تماما ؛ وأن تأخذ بعين الاعتبار المصالح الأمنية للدول ؛ وأن تكون عالمية وشاملة وغير تمييزية . وبالنسبة للشفافية ، لابد أن يشمل الأمر مشاورات مع موردي الأسلحة ومتلقيها على حد سواء ومشاركة من جانبهما معا .

ومن الطبيعي أنه يتعين علينا أن نحدد نوعيات الأسلحة التي ستدرج في السجل المقترح . وينبغي أن يتم ذلك التحديد في وقت آخر ، إلا أن وفد بلدي يرى أن من الضروري إيلاء اهتمام خاص لكل الأسلحة التي يمكن اعتبارها أسلحة هجومية وكذلك الأسلحة التي استخدمت في شن هجمات مباغته وفي ارتكاب عدوان على دول أخرى .

السيد فورونيسكي (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتكم يا سيدي وتهنئة أعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم . وأود أيضا أن أعرب عن تحياتنا الحارة للسيد ياسوشي أكاشي ، وكيل الامين العام ، ولمعاونيه القديرين من الموظفين الذين نعتمد كثيرا على كفاءتهم في هذه اللجنة .

لقد أشار عدد من المتكلمين في المناقشة العامة في دورة الجمعية العامة هذه ، بما فيهم السيد سكوبيزفسكي ، وزير الشؤون الخارجية لجمهورية بولندا ، الى اللحظات التاريخية التي يعيشها المجتمع الدولي . ورأى البعض أن دعم الأعضاء الدائمين في مجلس الامن الجماعي ، الذي لم يسبق له مثيل للمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة يعد معلما في تاريخ الامم المتحدة والعلاقات الدولية ككل . واعتبر آخرون أن التاريخ يصنع الآن بالإنهيار التلقائي للايديولوجيات والتحالفات وهياكل القوى ، وبالإستعاضة عنها - كنقاط مرجعية - بسلطة القانون والقيم الإنسانية المشتركة . ويبدو أن كلا وجهتي النظر صحيحة ويساويها في الصحة الرأي الذي أعرب عنه الامين العام حيث يقول في تقريره السنوي :

"ومن شأن الآفاق التي انفتحت الآن أن تمكننا من أن نحبك النهج الجماعية في [ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح] بمزيد من الإحكام في نسيج إحلال السلم والسيطرة على النزاعات" . (A/46/1 ، ص ١٤)

وفي الواقع ، وكما يلاحظ التقرير ، فإن إضفاء الطابع العسكري على المجتمع الإنساني هو أحد المصادر الرئيسية لعدم الاستقرار المزمن في العلاقات الدولية ، وبوسعي أن أضيف أنه كذلك على الصعيد الوطني أيضا . والعمل على تلبية الرغبة في اغتنام فرصة انتهاء أربعين عاما من الحرب الباردة ، لتخفيف عدم الاستقرار هذا هو بمثابة التحدي الاكبر أمام الامم المتحدة اليوم .

إن الإحساس بحركة التاريخ وبالفرص الفريدة والتحديات أيضا قد لا يتجلى في أي مكان بصورة أقوى مما يتجلى به في المجالات التي تقع ضمن ولاية هذه اللجنة - أي السلم والامن الدوليين ونزع السلاح .

إن التدهور المطرد في البيئة الامنية الدولية من حيث العلاقة الحيوية بين الشرق والغرب ، قد توقف وانعكس اتجاهه بصورة درامية بتوقيع معاهدة القوات التقليدية في أوروبا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ في باريس . والإنفاذ الدقيق للمعاهدة هام جدا للاستقرار والامن وليس في أوروبا وحدها . وعليه ، ينبغي الحرص على أن تستكمل في أسرع وقت ممكن عملية التصديق على المعاهدة ووضعها حيز التنفيذ . وفضلا عن ذلك ، فإننا نؤمن أن الالتزامات المترتبة على المعاهدة يجب أن تنطبق على جميع الدول الآخذة في الظهور على الاراضي السوفياتية .

لابد من تلبية هذين الشرطين إذا أريد تخفيض مستويات القوات البشرية العسكرية في أوروبا تخفيضا كبيرا في المحفل التفاوضي الجديد الذي نتعشم إيجاده في العام القادم بمشاركة جميع الدول الاعضاء في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا . فمعاهدة تخفيض القوات التقليدية ، والنظام الذي دخل حيز التنفيذ الآن بموجب وثيقة فيينا الخاصة بتدابير بناء الثقة والامن ، هما لبنتان هامتان في نظام الامن والاستقرار والتعاون في أوروبا ، ولهما آثار هامة تتجاوز المنطقة الإقليمية . ومن المؤمل أن يضيف نظام الاجواء المفتوحة - حين يتفق عليه ، إذا تم ذلك - بعدا جديدا ومفيدا إلى عملية بناء الثقة . ورأينا الراسخ هو أنه ينبغي لجميع دول أوروبا أن تشارك في مفهوم الاجواء المفتوحة نظرا لدوره المحتمل وإسهامه في بناء الثقة والامن في أوروبا .

وبولندا من جانبها تسعى الى تعزيز هذا الهدف أي قيام نظام تعاوني يكفل أمنا متساويا للجميع وذلك من خلال الاندماج الاوثق المتزايد مع المجموعات الاوروبية ، ومجلس أوروبا ، وغير ذلك من المؤسسات الاوروبية ومن خلال التقارب مع منظمة حلف شمال الاطلسي التي لاتزال تمارس نفوذا هاما ومثبتا للاستقرار في أوروبا . ومما لا يقل أهمية في هذا المسعى علاقات بولندا الودية مع جميع جيرانها ومع الدول الاخرى التي تتشاطر معها قيما ومصالح وتطلعات مشتركة . وهذه المجموعة من القيم والمصالح والتطلعات تتجلى في تعاوننا على الصعيد دون الإقليمي أي التعاون الثلاثي بيننا وبين

جمهورية هنغاريا والجمهورية الإتحادية التشيكية والسلوفاكية ؛ وتعاوننا السداسي الذي يشمل بالإضافة الى هاتين الدولتين استراليا وإيطاليا ويوغوسلافيا .

وإنا أمل صادق في ألا تؤدي الحرب الإثنية التي تمزق الآن يوغوسلافيا في نهاية المطاف الى إلحاق ضرر لا يمكن إصلاحه بنسيج الاستقرار في المنطقة ، مما يقضي على الاهداف الاوسع لنظام الامن الإقليمي الآخذ في التبلور الآن في أوروبا .

وبالنسبة لجيران بولندا الى الشرق وإلى الغرب ، لقد تمت منذ هنيهة المصادقة على معاهدتين هامتين بين المانيا المتحدة وبولندا ، ونحن نتطلع بشغف الى المفاوضات الجارية لعقد معاهدة مع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وإلى الإعلانات المتعلقة بالعلاقات المتبادلة مع الجمهوريات المجاورة ، التي استكملت أو هي على وشك الاستكمال .

أخيرا ، نعلق أهمية كبيرة على تعزيز نظام تعاون وثيق بين الدول في منطقة البلطيق يشمل جميع الأطراف المطلة على البلطيق ، ولن ندخر جهدا في هذا السبيل .

إن الأمن الدولي وبناء الثقة والتعاون على الصعيد الدولي بحاجة الى التدعيم باستمرار كي يتسنى لها الصمود أمام التحديات التي تفرضها النزاعات والصراعات الإقليمية في أوروبا وخارجها . وفي حين أن الحلول السياسية قد توفر في بعض الحالات ، قدرا من الانفراج تمس الحاجة اليه ، فإنه لا يمكن لهذا الانفراج أن يستمر ما لم يتبع بتدابير مجدية للحد من الأسلحة تعمل لا على منع تكديس المزيد منها فحسب ، بل كذلك على تخفيض الترسانات القائمة . ويصدق هذا بكل تأكيد على الشرق الأوسط . إن بولندا ، التي أيدت على الدوام مفهوم إقامة منطقة خالية من الاسلحة النووية في هذه المنطقة الإقليمية ، ممتنة لمبادرتي الرئيس المصري مبارك والرئيس الأمريكي بوش الجيدتي التوقيت اللتين ، قد تسفران إذا ما توبعتا ، عن استقرار تمس الحاجة اليه في المنطقة . علاوة على ذلك ، فإن اقتراحي الرئيس الفرنسي ميتران ورئيس وزراء المملكة المتحدة ماجور العريضين - ويتصل اقتراح الاخير بالاسلحة التقليدية - اقتراحان يستحقان الدراسة الدقيقة والتأييد من جانب المجتمع الدولي .

لقد برهنت حرب الخليج بصورة مؤلمة على ضعف الدول إذا ما تعرضت لعدوان غاشم ؛ إلا أن الصراع قد حسم على نحو برهن أيضا على مدى الإمكانية الحقيقية الكامنة في منظومة الأمم المتحدة ، كما برهن على تصميم الأعضاء على التمسك بالميثاق وفرض احترام مبادئه الأساسية . كما أن في العملية الحالية لتنظيم السلم في العراق دليل كذلك على الدور الذي يمكن للأمم المتحدة أن تقوم به بنجاح سواء بالنسبة للسلم والأمن الدوليين أو في مجال نزع السلاح .

إن الإزالة الإلزامية لأسلحة التدمير الشامل التي يحوزها العراق وفقا لقرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) إنما هي تأكيد للدروس التي ينبغي للمجتمع الدولي أن يستخلصها من محاولة العراق التي أوشكت على النجاح لاستحداث أسلحة نووية بما يتعارض مع التزاماته بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من حيازته لأسلحة أخرى من أسلحة التدمير الشامل .

وكدولة أيّدت بقوة معاهدة عدم الانتشار فإن بولندا من أطراف تلك المعاهدة التي تشجّع بقوة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أن تقدم على عملية تنقيح مضموني وتعزيز لفعالية نظام الضمانات الحالي التابع للوكالة ، الذي فشل تقريبا في العراق . إن في سجل انجازات الوكالة وخبرتها وتجربتها ما يكفي في نظرنا ضمانا لإمكان بلوغ هذه الغاية .

وفي هذا المنعطف ، أود أن أكرر التعبير عن ارتياح بلادي العميق لما تأكد مؤخرا من جاذبية معاهدة عدم الانتشار وحيويتها . ومع الانضمام الأخير لليتوانيا والدول الافريقية الأربع ، وهي جمهورية تنزانيا المتحدة ، وجنوب افريقيا ، وزامبيا ، وزمبابوي ، الى معاهدة عدم الانتشار أصبحت المعاهدة صكا عالميا أكثر فعالية . كذلك فإن نظام عدم الانتشار يكسب مضمونا ومصداقية نتيجة النية المعلنة من فرنسا والصين ، وهما دولتان نوويتان وعضوان دائمان في مجلس الأمن ، في أن تصبحا طرفين في هذه المعاهدة .

اسمحوا لي في هذا السياق أن أؤكد على أن بولندا تعلّق أهمية كبيرة على التصريح الذي لا لبس فيه الذي أدلى به في هذه اللجنة بتاريخ ١٤ تشرين الأول/اكتوبر وزير خارجية أوكرانيا السيد أناتولي زلينكو بما مفاده أن هذا البلد "...لا يسعى الى امتلاك الأسلحة النووية" (A/C.1/46/PV.3 ، ص ٧٨-٨٠) ومما يثلج الصدور أن أوكرانيا "... تعتزم الانضمام الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كدولة لا نووية" (المرجع نفسه) . إن هذا إعلان سياسي يبعث على التشجيع من جانب دولة لا تزال آثار كارثة تشيرنوبيل حيّة في ذاكرتها ، كما هي حيّة في ذاكرة جيرانها .

إن بولندا تثق في أن أوكرانيا لن تتأخر عن الانضمام الى المعاهدة . وكدولة تدعو بقوة الى عدم انتشار الاسلحة النووية ، تلتزم بلادي بالتعزيز المستمر للمعاهدة وبتمديدها الى أجل غير محدود في المؤتمر الاستعراضي في عام ١٩٩٥ . ونحن نشاطر رأي الوفود التي ترى أن العملية التحضيرية لهذا المؤتمر ينبغي أن تبدأ في عام ١٩٩٣ .

وقد تم في جنيف في الشهر الماضي استعراض اتفاق آخر متعدد الاطراف لتحديد الاسلحة ، هو الاتفاقية الخاصة بالاسلحة البيولوجية والتكسينية ، وجاءت نتيجته باعثة على الارتياح التام . ونعتقد أن التقدم الذي أحرز فيما يتعلق بتدابير بناء الثقة سيسهم إسهاما هاما في تحقيق الانفتاح في صدد الانشطة ذات الصلة بالاتفاقية ومن ثم تتعزز فعاليتها ومصداقيتها . ونحن على اقتناع بأن قرار المؤتمر بأن يعهد الى فريق من الخبراء بمهمة تعريف ودراسة الجوانب العلمية والتقنية لتدابير التحقق المحتمل الاخذ بها إنما هو قرار في صالح تعزيز اتفاقية الاسلحة البيولوجية وتشجيع اكتسابها التأييد العالمي العام .

وتشيد بولندا إشادة قوية بالامين العام لتقريره القيّم الملىء بالمعلومات (A/46/301) الذي يتضمن دراسة عن طرق ووسائل زيادة الوضوح في نقل الاسلحة التقليدية على الصعيد الدولي . إن إضفاء مزيد من الوضوح على عمليات النقل هذه أمر لا غنى عنه خاصة في المناطق غير المستقرة التي تتعرض للصراعات . ودون مساس بحق الشعوب في الدفاع عن النفس المكرّس في المادة ٥١ من الميثاق ، فإن مثل هذه الاليات للشفافية التي تطبّق برعاية الامم المتحدة ، يمكن أن تؤدي دور نظام الإنذار المبكّر الذي لا غنى عنه لتنبيه المجتمع الدولي الى التراكمات الخطيرة للاسلحة التي تفوق بجلاء الاحتياجات المشروعة للدفاع عن النفس .

إننا نؤيد تأييدا كاملا مبادرة بلدان المجموعة الاوروبية لإنشاء سجل غير تمييزي لعمليات نقل الاسلحة التقليدية تديره الامم المتحدة ، وسننضم الى هذه المبادرة . ونحن نثق في انه نتيجة للتجربة الاوروبية للتطبيق العملي لمبدأ الكفاية المعقولة للقوة العسكرية والشفافية في الشؤون العسكرية ، سينال مشروع القرار التأييد القوي من اللجنة الاولى .

وبالإضافة الى الدعوة الى إنشاء آلية دولية فعّالة ووضع إجراءات لكبح أي انتشار إضافي للأسلحة الذرية والبيولوجية والكيميائية ، تسهم بولندا أيضا إسهاما قيّما في الجهود الرامية الى تطوير نظام عملي للرقابة على تكنولوجيا القذائف والى توسيع نطاق مثل هذا النظام .

لقد أشرت في مستهل بياني الى التاريخ الذي يتشكّل الآن أمام أعيننا ، بكل ما ينطوي عليه من فرص منقطعة النظير وتحديات لسعي الإنسان الطبيعي نحو مستقبل آمن متحرر من الخطر . والتطورات الاخيرة في ميدان نزع السلاح النووي إنما تشكّل مثالا على ذلك . ففي أعقاب معاهدة القضاء على القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى التي اكتملت إجراءاتها ، ومعاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية التي وقعت أخيرا ، والتي نرجو أن يتم التصديق عليها قريبا من جانب الموقّعين عليها ، نجد أن الدولتين العظميين النوويتين قد خطتا خطوة جديدة هامة تأكيدا لمسؤوليتهما الخاصة عن تحقيق تحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي .

وقد رحّبت بولندا برض عميق بالمبادرة التاريخية للرئيس بوش بتاريخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ، بشأن إجراء تخفيض من جانب واحد في الترسانة النووية للولايات المتحدة . وقد رحّبنا بالمثل بالاستجابة الإيجابية التالية من جانب الرئيس غورباتشوف رئيس الاتحاد السوفياتي بإجراء تخفيض في المخزون النووي السوفياتي أيضا . وبفضل هذين القرارين اللذين يتسمان ببعد النظر واللذين يبشران بمطلع عهد جديد ، فإن الناس في أماكن مختلفة من العالم يمكنهم الآن أن يتنفسوا الصعداء لان القاذفات النووية الاستراتيجية للدولتين العظميين ، توقفت أخيرا ولاول مرة منذ أربعة عقود ، عن موقف التأهب المستمر . وأود هنا أن أكرر كلمات السيد رونالد ف . ليهمان الثاني ، مدير الوكالة الامريكية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح ، في هذه اللجنة بتاريخ ١٣ تشرين الأول/اكتوبر الماضي ، بأن الدولتين النوويتين "قد بدأتا في تخفيض مستوى الخطر النووي الحراري" . (A/C.1/46/PV.4 ، ص ٣٢) . وهذه حقا نقطة تحول تاريخية . إن بولندا تتطلع الآن ، هي ودول أوروبية أخرى ، بكل تأكيد ، الى فتح طريق جديد فيما يتعلق بالأسلحة النووية القصيرة المدى .

وفي الختام ، اسمحوا لي ، سيدي الرئيس ، أن انتقل بإيجاز الى ما يمكن أن نسميه بالمشكلة الداخلية للجنة الاولى ؛ وهي ترشيد إجراءاتها وتنشيط جدول أعمالها بغية زيادة فاعليته بما يتناسب مع رياح التغيير التي تهب الآن والفرص التي تتفتح أمامنا . وكما قال ممثل هولندا السفير هنريك فاغنماكرز الذي كان يتكلم بالنيابة عن الدول الاعضاء في المجموعة الاوروبية فإن بولندا تعتقد أن المقياس العام للتغييرات ينبغي أن يكون "تغليب فعالية الاداء على اللغو والشعارات" (A/C.1/46/PV.3 ، ص ٦٣-٦٥) .

كذلك فإننا نرى مزايا كثيرة في الحجج التي قدمها وفد نيوزيلندا من أجل التغيير . والواقع انه يجدر باللجنة أن تنظر بإمعان في أمر بنود جدول الاعمال والإجراءات التي أصبحت الآن غير ذات موضوع أو التي تخطتها الاحداث . وبالنسبة لمضمون نزع السلاح وشكلياته ، اسمحوا لي أن أعلن في ختام بياني اننا نرحّب بالاقتراح القيّم الذي قدمه وفد هنغاريا بشأن فائدة إنشاء مركز معلومات صغير للسلم ونزع السلاح تابع للامم المتحدة في أوروبا أيضا ، كما اننا نؤيد هذا الاقتراح . ان الحجج التي تؤيد هذا الاقتراح واضحة ولا تحتاج الى بيان .

ويرى وفد بولندا أن تنظيم جدول الأعمال والإجراءات في هيئة نزع السلاح يشكّل سابقة قيّمة ومثلا جديرا بأن يدرس وربما أن يحتذى به في اللجنة الأولى .

ويود وفد بولندا أن يحتفظ بحقه في أن يتناول في بيان آخر في تاريخ مناسب ، بعض المسائل المشارة في تقرير مؤتمر نزع السلاح ، ولا سيما مهمة وقف الانتشار الجامح لأسلحة الدمار الشامل واستحداث إجراءات التحقق التي لا غنى عن توفرها .

السيد ليم (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مع انهيار جدار برلين في عام ١٩٨٩ والأحداث التي تلت ذلك ، وضعت الحرب الباردة أخيرا أوزارها . إن الدولتين العظميين لا تتعاونان في المجالين السياسي والاقتصادي فحسب ، بل تعملا معا في مجال نزع السلاح النووي أيضا . ولقد بعثت الإعلانات الأخيرة آمال العالم في خفض الترسانات النووية الضخمة الموجودة لدى الطرفين ، وهذا تطور نرحّب به بحرارة . وفي حين أن تحقيق نزع شامل للسلاح النووي لا يزال يبدو أمرا بعيد المنال ، إلا اننا بدأنا نخطو الخطوات الأولى الحذرة في هذا الاتجاه .

إن أغرب مفارقة هي انه بينما تخفّ حدة التوترات العالمية بفعل الوفاق بين الدولتين العظميين ، وتتخذ إجراءات للقضاء على بعض أنواع الأسلحة ، فإن هذه الخطوات الإيجابية لم تجد لها صدى يوازيها في العالم الثالث . والواقع انه بنفس السرعة التي يجري فيها حل بعض الصراعات الإقليمية القديمة ، تبرز مناطق صراع جديدة ، منها على سبيل المثال البلقان . والعبرة التي خرجت بها بعض البلدان النامية من صراع الخليج هي انه قد يحسن بها - ما دامت لا تحظى جميعا بخيرات موارد نفطية وغيرة - أن تبقى مسلحة لمواجهة أية أحداث طارئة ، وأن تتسلح بآخر ما هو مبتكر من الذخائر ومنظومات الأسلحة الدقيقة التوجيه . وهكذا ، يمكن الاستعاضة عن الحرب الباردة بواحدة أو إثنتين من "الحروب الصغيرة الساخنة" ، تقوم بين دول لا تستطيع أن تتحمل لا الآثار التدميرية للصراع المسلح ، ولا الأعباء الاقتصادية الباهظة الناجمة عن استيراد الأسلحة المكلفة وتوفير البنى العسكرية التحتية الضخمة .

من هذا المنطلق يجب أن ينظر الى اقتراح إنشاء سجل الامم المتحدة للاسلحة . ونحن نرحّب به بوصفه محاولة لزيادة الشفافية في عمليات نقل الاسلحة على الصعيد الدولي . واننا نقدّر قيمته بوصفه أحد تدابير بناء الثقة . ولعل من الصحيح أن مثل هذه التدابير قد تؤدي بالدول الى الاعتدال في التسلح والى توجيه مواردها الشحيحة نحو التنمية الاجتماعية - الاقتصادية .

وفي حين اننا نؤيد مبدئيا اقتراح إنشاء سجل الامم المتحدة للاسلحة ، نود أن نتقدم ببعض التعليقات والآراء . فكما ورد في ميثاق الامم المتحدة ، لكل بلد الحق في الدفاع المشروع عن نفسه . وفي واقع الامر ، فإن إحدى خصائص السيادة هي أن كل دولة تدّعي انها مستقلة وذات سيادة ينبغي أن تتمكن من الدفاع عن شعبها وحدودها ضد العدوان الذي يقع عليها دون استفزاز . وهي تستطيع أن تفعل ذلك بنفسها أو بالتحالف مع أصدقاء وحلفاء وهؤلاء يصبحون أميل الى تقديم الدعم والمساعدة إذا اتضح أن هذه الدولة تبذل جهودا قوية للدفاع عن نفسها ، ولا تكتفي برمي العبء على غيرها . ورغم أن حرب الخليج الاخيرة تبيّن أن الامم المتحدة لديها العزم والقدرة على رد العدوان ، إلا انها عملية مكلفة ومؤلمة ويحيط بها الكثير من علامات الاستفهام . ويجب ألا يضللنا الارتياح بهذا النصر فيجعلنا نعتقد أن هناك الآن بديلا ودرعا دوليا تلقائيا يقينا من العدوان . وهكذا ، يبقى الاتفاق غير المغالى فيه على الدفاع الوطني أمرا ضروريا وله ما يبرره .

إن نفقات الدفاع يمكن أن تعتبر كنفقات تأمين وطني ، توفّر ضمانا للمواطنين والمستثمرين الاجانب على حد سواء . والمستوى الرشيد للإنفاق على الدفاع يدل على أن الدولة تتحمل مسؤولياتها في مجال الدفاع بكل جدية . وكثيرا ما تفرض بلدان جديدة الخدمة العسكرية الإلزامية كأداة لبناء الامة ، وهذا يعطي ثقة لمواطنيها بانه لو نُشِب صراع ، فإنهم سيكونون مسلحين ومدرّبين بما فيه الكفاية . هذا هو الاساس الحيوي للاستقرار الداخلي والخارجي لاي بلد . والعوائد الاجتماعية والاقتصادية لمثل هذا الاستقرار ضخمة ، شريطة أن تكون نفقات الدفاع بطبيعة الحال محتملة ومتناسبة مع احتياجات الامن .

ومن الملاحظ غالبا أن لنفقات الدفاع أثرا سلبيا على التنمية الاجتماعية والاقتصادية . هذا رأي مبسّط للغاية كما شرحنا آنفا . وهذه الكلمات تستحضر الى الأذهان في العادة صورة ديكتاتورية عسكرية تنفق البلايين على الأسلحة وتوفّر مزايا لا نهاية لها لقواتها المسلحة . وبينما قد يصدق ذلك على بعض الحالات ، فإن السبب في تردّي الاقتصاد ، لا يتمثل في أغلب الاحيان في نفقات الدفاع بقدر ما يتمثل في سوء الإدارة في المجال الاقتصادي . فالإدارة البارعة للموارد الاقتصادية القليلة هي مفتاح النمو اللاقتصادي للأمة . وهذا يتطلب توازنا حكيما بين تخصيص الموارد المناسبة للاحتياجات الاجتماعية الاقتصادية وتخصيصها للاحتياجات الأمنية .

إن البلدان النامية تعتمد الى حد بعيد على نقل التكنولوجيا لتحقيق النمو الاقتصادي والكثير من التكنولوجيات المدنية يمكن أن يطبق في المجال العسكري . والواقع انه ليس من غير المعتاد أن تطور أحد التقنيات في بحوث عسكرية قبل أن تستخدم في الأغراض المدنية ، كالالكترونيات والطيران ونظم المعلومات والمواد وغيرها . فمن السهل تصوّر وضع تعيق فيه الدول المتقدمة النمو نقل التكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج الى الدول النامية بحجة انها يمكن أن تستخدم في المجال العسكري . ويجدر بالبلدان النامية أن تبحث بعناية بالتالي فيما إذا كان لسجل الأمم المتحدة للأسلحة المقترح إنشاؤه تأثير سلبي في نقل تكنولوجيا تترتب عليها آثار اقتصادية هامة .

وينبغي لنا بالتالي أن نكون حريصين عندما ننظر في أي تدبير يرمي الى بناء الثقة ولكنه ينطوي على إمكانية التأدية الى هذه النتيجة . وحسبما نفهم فإن تحديد أنواع الأسلحة التي يتعيّن الإبلاغ عنها في سجل الأمم المتحدة للأسلحة المقترح إنشاؤه تحديد يقصد له أن يكون متسما بالمرونة وأن يكون من المستطاع تنقيح في المستقبل . وبهذا ينشأ احتمال تضمين بنود من بنود نقل التكنولوجيا مثل تراخيص الإنتاج ، والتدريب ، وبرامج الحواسب ، والمعدات الالكترونية ذات التكنولوجيا العالية ، التي لا يعتبر أي منها أسلحة بالمعنى التقليدي للكلمة . وموقفنا هو أن هذه البنود حيوية للتنمية الاقتصادية . وينبغي لسجل الأمم المتحدة المقترح إنشاؤه ألا يصبح بالتالي وسيلة لتقييد تدفقها الى الاقتصادات النامية .

إن أمن الدولة أمر يجب أن ينظر إليه شعبها ببالغ الجد . فأي إجراء يؤثر في الأمن القومي يجب أن يدرس بعناية . لذلك ، نود أن نشدد على أهمية اعتبارات الأمن القومي في سياق تدابير الشفافية . وهذا يتمشى مع مبدأ الأمن غير المنقوص لجميع الدول . ونلاحظ في هذا السياق أن سجل الأمم المتحدة للأسلحة المقترح إنشاؤه الذي يتضمن أحكاما يمكن أن توسع نطاقه بحيث يشمل شؤونا عسكرية أخرى تتجاوز مجرد نقل الأسلحة . ومن المهم أن مثل هذه الأحكام ينبغي أن تنص في الوقت نفسه على هذا المبدأ الهام جدا لتهدئة مخاوف جميع البلدان النامية . وستكون البلدان النامية أكثر اطمئنانا الى أن أمنها القومي ليس محل مساومة إذا ما أعلن صراحة وكتابة أن سجل الأمم المتحدة للأسلحة المقترح إنشاؤه إنما هو سجل يجري تنظيمه على أساس طوعي ، وأن المعلومات التي يكشف عنها لن تتعارض مع اعتبارات أمنها القومي . وهذه سمة أساسية للغاية بالنسبة للعديد من البلدان النامية .

علاوة على ذلك ، فإن جميع التدابير الأخرى الرامية الى الشفافية وبناء الثقة ، عدا التدابير المتعلقة بنقل الأسلحة ، يمكن أن تنفَّذ بصورة أفعل على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف . ومن شأن هذا النهج أن يعزز الأمن الإقليمي الذي هو الشيء المستهدف في العديد من تدابير الشفافية . وهذا النهج لا يفرض فرضا على أي دولة ولا يولّد لديها بالتالي الشعور بوجود تعدٍ على خصوصياتها . فمثل هذا الشعور يقضي في معظم الأحيان على الثقة بدلا من أن يبنيها . وهذا النهج يزيد من فرص الاتصال المباشر بين الدول حيث تتشاطر شواغلها الأمنية الوطنية فيتعزز بذلك التفاهم المتبادل بينها .

وأفضل طريقة لبناء الثقة هي الاتصال المباشر بين الأطراف المعنية ، وليس عن طريق الوساطة . وعندما يتطور بناء الثقة إلى مستوى ناضج ، يمكن أن يتضمن تبادلات ثنائية لا في المجال العسكري فحسب وإنما على جميع مستويات المجتمع . وهذا ما نفعله في منطقة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان) ، حيث تقوم قواتنا العسكرية بتدريبات ثنائية سنوية تشجع الثقة المتبادلة ، بينما تقيم شعوبنا روابط اقتصادية واجتماعية وثقافية .

وأخيرا ، فإننا نشعر بالقلق لأن هناك استعجالا غير اعتيادي بشأن مسألة ذات أهمية أساسية لجميع البلدان . فسجل الأمم المتحدة للأسلحة هو اقتراح من الواضح إنه يؤثر على الأمن الوطني لجميع البلدان . والدراسة المتأنية والمناقشة الدقيقة ضروريان للغاية بسبب الآثار والفوارق التي لا حصر لها ، ولابد من اجرائهما بعناية وفي الإطار الزمني الصحيح على يد خبراء مؤهلين توكل إليهم ولاية وصلاحية محددتان ودقيقتان . وينبغي أن تعطى لجميع البلدان الفرصة لتعرب عن آرائها ، وبعد ذلك ينبغي أن تدرس الدول الأعضاء مرة أخرى توصيات الخبراء بدقة . وبينما دلل الصراع الذي دار مؤخرا في الخليج على أن العالم لايزال مكانا خطيرا للبلدان النامية الصغيرة ، فإننا ننصح بالمضيّ بحذر وتمعن في صياغة أي اتفاق بشأن عمليات النقل الدولي للأسلحة وبإجراء المناقشات الواجبة في ذلك الصدد .

السيدة رودريغيز (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود بادئ ذي بدء أن أبين مدى ارتياح وفدي لانتخاب السيد روبرت مروزيفيتش ممثل بولندا لرئاسة هذه اللجنة البالغة الأهمية ، وأن أهنئ باقي أعضاء المكتب ، الذين يتشاطرون مسؤولية توجيه عملنا صوب النجاح . كما نود أن نعرب عن تقديرنا للعمل الممتاز الذي تقوم به ادارة شؤون نزع السلاح تحت القيادة القديرة لوكيل الأمين العام ، السيد ياسوشي أكاشي ، والمساعي الايجابية التي يقوم بها أمين اللجنة السيد سهراب خيرادي ، وموظفوه .

هناك مغزى خاص لمشاركة بلد صغير مسالم يحترم القانون ويستند أمنه إلى مفهوم الأمن الجماعي في عمل هذه اللجنة . فاسمحوا لي أن أرفع صوت بلد ملتزم بالقانون وبالمبادئ وحدها .

ما من شك في أن هذه الدورة للجمعية العامة هي دورة تاريخية . فهي تنعقد والعالم يعبر عتبة حقبة جديدة تتسم بانتشار الديمقراطية عن طريق عملية مفتوحة ومتغيرة بلا كلل . إن هذا القرن الذي يقترب الآن من نهايته سيُعرف بأنه القرن الذي رُدّ فيه للديمقراطية تقديرها وتمت فيه استعادتها . ونرى مرة أخرى أن الكفاح من أجل المُثُل الديمقراطية كان ولايزال القوة الدافعة الكبرى للتاريخ . والعوامل المؤثرة هنا يمكن أن تؤدي إلى قيام نظام عالمي جديد ، وهو نظام يأتي ثمرة العديد من العناصر ويتصل بهذا الانتصار للديمقراطية .

فإن انتهاء الحرب الباردة والتفاهم المتزايد فيما بين الدول الكبرى والتغيرات السياسية في أوروبا الشرقية من بين الأحداث التي تبشر خيرا بقدوم النظام الدولي الجديد الذي نتوق إليه ، وهو النظام الجديد الذي لابد من إقامته وتطويره في غضون العقود المقبلة . وعندما نتكلم عن إقامة نظام دولي جديد فإننا لا نفكر في مجرد تعديل الحالة القائمة حاليا أو إعادة توزيع القوة في العالم . نحن نحاول عن حق أن نكفل التعايش الحر فيما بين الدول ، على أساس مبادئ الميثاق ، لجميع أعضاء المجتمع الدولي .

وإن حظر استخدام القوة ، الذي يقتضي احترام مبدأ أساسي هو مبدأ عدم التدخل ، حظر ينبغي زيادة ترسيخه باعتباره حجر الأساس للسلم الدولي . وينبغي أن تصبح التسوية السلمية للمنازعات ممارسة ثابتة وينبغي أن تشمل حل أو احتواء الصراعات عن طريق إجراءات منسقة تنسيقا صحيحا تقوم بها الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية .

إن التجربة المقلقة والحية لأزمة الخليج الأخيرة تثبت بوضوح ضرورة التزام الدول في أعمالها التزاما صارما بتعهداتها النابعة من مقاصد الميثاق ومبادئه .

ومن الواضح أن هناك صلة وثيقة لا تنفصم بين مفهوم نزع السلاح وتحديد ومراقبة الاسلحة من ناحية ومفهوم السلم والامن من الناحية الاخرى . وعلى الرغم من انهيار الجدران التي كانت تقسم البلدان ، وعلى الرغم من انفراج المواجهات العقائدية ، وعلى الرغم من سقوط الحواجز الماثلة أمام الاتصالات والتبادلات ، وعلى الرغم من أن يد الديمقراطية والحرية تمتد لتقضي على النظم الدكتاتورية والمتسلطة ، فلن يكون هناك سلم دائم ومستقر مادامت الترسانات الهائلة موجودة في أرجاء العالم وجاهزة للاستعمال من جانب أي حكومة متسلطة وعدوانية . لم تكن أوروغواي ولن تكون بتاتا محايدة في موقفها من هذا الموضوع . لا يمكن أن يكون هناك حياد بين المعتدي والضحية ، بين الغازي والمكافح لاستعادة حقوقه المسلوبة ولإعادة إقرار القانون الدولي .

لم تمض إلاّ بضعة شهور على ارتكاب انتهاك صارخ للقانون الدولي ، مما يقدم الدليل الساطع على أنه لا يمكن أن يكون هناك سلم حقيقي بدون عملية للحد من التسلح وتنظيمه . إن هشاشة نظامنا العالمي قد تأكدت بشكل جليّ ، ويتعين علينا الآن أن نتناول مهمتنا بمزيد من الشعور بأهمية الاستعجال .

إن نهاية الحرب الباردة لا تعني بالضرورة نهاية احتمال وقوع الصراعات الحربية . ومع أن خطر حدوث مواجهة وشيكة على النطاق العالمي قد تلاشى لحسن الحظ ، فإن ثمة تهديدات للسلم والامن لاتزال قائمة . ولهذا يتعين علينا أن نكفل تطبيق نظام الامن الجماعي مع الاحترام الكامل للميثاق حتى يمكن للهيئات المختصة في إطار الامم المتحدة أن تمارس رقابة فعالة .

ونرى أننا مهما أكدنا فلن نبالغ في التأكيد على أن استقرار العالم وسلمه وأمنه في المستقبل أمور لا تعتمد اعتمادا خالصا على الاداء الفعال لآلية منشأة للتصدي لظروف قصوى ؛ فهذا يجعل اللجوء إلى التدابير الجماعية أمرا لا مفر منه . وبالتالي فإن هناك حاجة متزايدة باستمرار إلى الدبلوماسية الوقائية المتعددة الاطراف التي تسمح برصد الصراعات المحتملة واحتوائها .

ن الاستفادة من الحالة الدولية الجديدة لحفز تطوير القانون الدولي في
. والقانون المتصل بنزع السلاح وتنظيم التسلح يمكن أن يفيد بصورة
الحالة الجديدة المؤاتية . وتأمل أوروغواي أن يفضي هذا المناخ
يد إلى القبول العالمي لاتفاقيات تحديد الاسلحة وخفض التسلح القائمة
ى التوقيع على اتفاقيات جديدة تحقق تقدما في هذا المجال ، وتخفض
مناخا صحيا يوفر الامن ، وقبل كل شيء أن تفضي إلى التقيد بحسن نية
لاتفاقات .

رنا أن نلتقط خلال العام الماضي إحراز تقدم هام في الحد من الاسلحة
، بفضل الاتفاقات الاخيرة المبرمة بين الاتحاد السوفياتي والولايات
إعلان الرئيس بوش فيما يتصل بالقضاء من جانب واحد على جميع الاسلحة
تيكية وعرضه التفاوض مع الاتحاد السوفياتي بشأن مزيد من التخفيضات في
اتيجية يشكلان خطوة ايجابية للغاية نثق أنه سيعقبها مزيد من التقدم .
عن تقديرنا لما للاستجابة الايجابية التي جاءت من الرئيس غورباتشوف من
.

لخطوة الاولى قد اتُخذت بالفعل في أمريكا اللاتينية . والتصميم على
متأصل بشكل راسخ وعميق . وقد اتخذت المنطقة قرارات هامة لتوطيد عدم
ة النووية في المنطقة . ولهذا فإن الاتفاق الذي وقّعت عليه الارجنتين
ي ١٨ حزيران/يونيه في غوادالاخارا يؤكد من جديد على رغبة هذين البلدين
الطاقة النووية للاغراض السلمية وحدها وتأكيدهما من جديد على رغبتهما
ابير لإعمال معاهدة تلاتيلولكو إعمالا تاما على أوسع نطاق جغرافي ممكن .
واي بهذه الرغبة وتؤيدها تأييدا تاما .

وقد أعربت بلادي مرارا وفي مختلف المحافل عن رغبتها في أن تكون أمريكا اللاتينية بأكملها منطقة خالية من الاسلحة النووية - وهو هدف لا يمكن تحقيقه إلّا إذا كانت جميع بلدان أمريكا اللاتينية أطرافا في معاهدة تلاتيلولكو . وستظل أوروغواي على استعداد لتشجيع جميع المشاورات الضرورية ومساندتها والمشاركة فيها ، وللتعاون بكل السبل الممكنة لحث البلدان الاربعة التي لم توقّع أو تصدق عليها أن تفعل ذلك ، وللقيام بكل ما يلزم بغية جعل المعاهدة تغطي القارة بأسرها ، وبالتالي جعل نظام عدم الانتشار الاقليمي نظاما شاملا .

وترحب أوروغواي بانضمام ليتوانيا والدول الافريقية الاربع - تنزانيا وجنوب افريقيا وزامبيا وزمبابوى - إلى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، كما ترحب بالنية التي أعربت عنها مؤخرا فرنسا والصين ، وهما دولتان نوويتان وعضوان دائمان في مجلس الامن ، في أن تصبحا طرفين في المعاهدة . وفي هذا الصدد نرى أن من الاهمية بمكان أن تشارك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بصورة رسمية في نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ويحدونا الامل في أن تتمكن دول جديدة في فترة وجيزة من المشاركة مشاركة كاملة في نظام معاهدة عدم الانتشار .

وفي رأينا إن معاهدة عدم الانتشار لاتزال تشكل حجر الزاوية في النظام الدولي لعدم الانتشار النووي ، مع اننا ندرك ، بالطبع ، إنه قد تكون هناك سبل أخرى لتحقيق الهدف ذاته . ومازلنا نستهدف اكتمال السمة العالمية للمعاهدة .

وفيما يتعلق بالاسلحة الكيميائية ، فلابد لنا أن نشير إلى إعلان ميندوزا الذي جرى التوقيع عليه في ٤ ايلول/سبتمبر من قبل الارجنتين والبرازيل وشيلي بالإضافة إلى أوروغواي ، حيث تعهدت بلداننا بعدم تطوير الاسلحة الكيميائية أو البيولوجية أو انتاجها أو حيازتها أو تكديسها أو امتلاكها ، أو نقلها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، أو استخدامها .

واسمحوا لي هنا أن أقول بضع كلمات عن مسألة الاسلحة الكيميائية كما تراها حكومة بلادي . إن من المعروف جيدا أن الوضع الحالي يحكمه ، من الناحية القانونية ،

وجود وسريان بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ المتعلق بحظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو الغازات الاخرى ولوسائل الحرب البكتريولوجية ، الذي استُكمل فيما بعد باتفاقية عام ١٩٧٢ بشأن الاسلحة البيولوجية . وهذان النصان ، اللذان لهما أهمية واضحة ويتعين تطبيقهما ، لا يزيلان بأي حال من الاحوال مجموعة المشاكل المقترنة في الاذهان على الصعيد الدولي بالاسلحة الكيميائية .

ونود أن نهنئ السفير ارتياغا ، ممثل فنزويلا ، الذي قدم لنا قبل بضعة أيام ، بصفته رئيس مؤتمر نزع السلاح ، تقريرا ممتازا عن أعمال المؤتمر خلال السنة الماضية ، ولاسيما ما يتعلق منها بالمفاوضات بشأن الحظر الكامل للاسلحة الكيميائية ، وهي المفاوضات التي يسرنا أن نلاحظ أنها تحقق تقدما حسنا في جنيف .

ومع أن أوروغواي لا تشارك في الوقت الحاضر في المؤتمر إلاّ بصفة مراقب ، لابد لنا أن نعترف بأهمية التقدم الكبير المحرز في هذه المفاوضات الحساسة خلال فترة الاشهر الإثني عشر الماضية . وأوروغواي واثقة من التوصل إلى اتفاق في العام المقبل ، ونحن على يقين تام بأننا سنحقق الهدف الذي نسعى إليه جميعا - وهو إبرام اتفاقية بشأن الحظر الكامل والفعال لاستحداث الاسلحة الكيميائية وانتاجها وتخزينها واستخدامها وتدمير هذه الاسلحة . وإننا نعتقد أنه ينبغي أن يكون الطابع العالمي والشفافية أبرز وأهم سمات الاتفاقية .

هذا هو التحدي الكبير الذي يواجهنا جميعا اليوم . وهو التزام خطير لا مهرب منه على عاتق مؤتمر نزع السلاح تجاه المجتمع الدولي ، وبلادي تثني عليه وتسانده .

ونحن متفائلون ، ولكننا واقعيون أيضا ، ولذلك نشعر أنه ما لم تتوفر روح التعاون الدولي الصادق ، وما لم يوجد تصميم ثابت على التوصل في المستقبل القريب إلى هذه الاتفاقية التي ستوضع بالتأكيد موضع التطبيق على الفور ، وما لم تتوفر روح التوفيق الحقيقية لدى الجميع ، فإن الجهود التي بذلت حتى الآن ستكون فاشلة وجوفاء .

وفي سياق آخر ، أود أن أشير إلى أن المؤتمر الاستعراضي الثالث للاطراف في اتفاقية الاسلحة البيولوجية ، الذي اختتم أعماله في جنيف قبل بضعة أسابيع ، اعتمد

تدابير هامة . ونعتقد أن هذه التدابير ستسهم في تعزيز نظام الاتفاقية ، ولاسيما منها إنشاء فريق الخبراء المخصص للنظر في أساليب التحقق ودراستها . وبصفة عامة ، يمكننا إذن القول إن نتائج المؤتمر الاستعراضي الثالث تبعث على الارتياح .

ونود أيضا أن نقول بضع كلمات عن الصلة بين الحد من الاسلحة أو تنظيمها في إطار جهود نزع السلاح ، والمشكلة الاساسية لعصرنا أي حماية البيئة .

فما لم نتوصل إلى عملية سليمة ورشيدة للحد من الاسلحة ، وما لم تحل مسألة التجارب والتفجيرات النووية ، فإننا سنسهم في خلق مشكلة رهيبة ، مشكلة تدهور بيئتنا ، وبالتالي فناء كوكبنا .

إن اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لاغراض عسكرية أو لاية أغراض عدائية اخرى مجرد مثال - أو خطوة أولى - في سبيل تنظيم أوضاع الصلة المؤكدة بين العاملين الحيويين بالنسبة لمستقبل البشرية ، وهما نزع السلاح والبيئة ، عن طريق اتفاقية . ولكن هذه الاتفاقية تركز على جانب واحد من هذه المشكلة . وعلاوة على ذلك فإن فكرة هذه الاتفاقية ظهرت أول مرة في عام ١٩٧٣ ، أي قبل ١٩ سنة ، في حين أن مشكلة حماية البيئة تزداد عجلة وخطورة وأهمية مع مرور كل يوم جديد . فهناك حاجة ملحّة الآن إلى إيجاد حلول تتجاوز كل ما قد جرى تصوره في ذلك الحين . وهذا يعني أنه يتعين علينا مواجهة المشكلة مباشرة ، ونأمل في تناول هذا البند بصراحة وبالتمعن اللازم في المؤتمر المعني بالبيئة والتنمية المزمع عقده في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ١٩٩٢ .

وإن أوروغواي ، إخلاصا منها لتقاليدها الثابتة والمبادئ التي تذود عنها في مختلف المحافل فيما يتعلق بهذا الموضوع ، ستؤيد جميع الجهود والمبادرات التي ترمي إلى تحقيق هذا الهدف . وفي هذا الصدد ، نرى أن تقرير الامين العام الوارد في الوثيقة A/46/364 ، يعطينا نهجا ذكيا مستندا إلى أساس متين ونظرة واقعية لهذه المشكلة .

وأخيرا ، لابد لنا أن نشير - ولو بإيجاز ولغرض التوضيح - إلى موضوع تعلق عليه جميع البلدان النامية أهمية كبرى . وأقصد بهذا الصلة القائمة بلا منازع والتي لابد من وجودها بين نزع السلاح والتنمية .

إن أمريكا اللاتينية ، وقد انفتحت فيها آفاق الديمقراطية واصبحت أكثر انتشارا ، تعاني الآن من تدهور اقتصادي واجتماعي ، يقتضي ردا ابداعيا . وكما هو الحال في الأوقات العصيبة ، هناك جانب مشرق وجانب قاتم . فقد جاء التعبير عن عملية تحقيق الديمقراطية على المستوى الدولي - التي هي أساس أية تنمية - في صورة تحسن عالمي في مجال حقوق الانسان ، ولكن ثمة حقيقة تظل قائمة وهي أن من الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى تهيئة ظروف جديدة لتحقيق التنمية العالمية .

ان الاندماج الأكبر للبلدان النامية في نظام تجاري متعدد الأطراف ومفتوح وعادل هو الأساس الذي يقوم عليه جوهر الديمقراطية . وهذا بدوره لن يحقق النمو الكامل ما لم تكن جذوره راسخة في تربة خصبة من السلام والأمن الدولي . وإن العالم المسلح الذي يحصل فيه الكبير والصغير على أدوات الدمار والموت القوية واللانسانية ، لن يكون بالتأكيد تربة خصبة لتوطيد السلم .

وقد ذكّرنا الأمين العام في تقريره السنوي ، وكذلك وكيل الأمين العام أكاشي في بيانه الأخير أمام اللجنة ، بالحاجة إلى معالجة السلم من وجهة نظر متعددة الأبعاد ينظر فيها إلى العنصر العسكري بالاقتران مع العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعوامل أخرى .

ينبغي أن تسير عملية نزع السلاح جنبا إلى جنب مع التنمية . ولهذا ، ينبغي تخصيص موارد إضافية جديدة للمجالات المدنية ذات الأولوية . وهذه الأولويات تتضمن - في ضوء الحالة الراهنة والنظام الجديد الذي نريد إنشاءه - البيئة ، وتجارة المخدرات ، والإرهاب . إن مئات الملايين من الدولارات التي تنفق اليوم على التسلح ينبغي أن تخصص لقضايا أفضل .

وبالتالي ، ترحب أوروغواي بدراسة الأمم المتحدة بشأن السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز الشفافية في نقل الأسلحة التقليدية على الصعيد الدولي ، وتؤيد ما أوصت به من إنشاء سجل عالمي وغير تمييزي لنقل الأسلحة . ونعتقد أن تنفيذ مثل هذا النظام ، كخطوة أولى ، سيسهم بفاعلية وعلى نحو واقعي في الانفتاح والشفافية في هذا المجال .

ومادام هناك أطفال لايزالون يموتون في أي جزء من أجزاء العالم نتيجة للفقر المدقع ، والمرض وسوء التغذية ، ومادامت آلاف الملايين من الدولارات تتدفق على التسلح في أي مكان في العالم ، فلنعرف إننا لم نفعل بعد ما فيه الكفاية ، ولنعرف إننا لم نفعل إلاّ أقل القليل من أجل رفاه الإنسانية ، ولنعرف إننا لم نصلح بعد نظاما يتجلى لنا يوميا إجحافه البالغ .

إن القول بأن السلم ليس مجرد غياب الحرب ، يصدق على وضعنا اليوم بأكثر مما كان يصدق في أي وقت مضى .

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٥